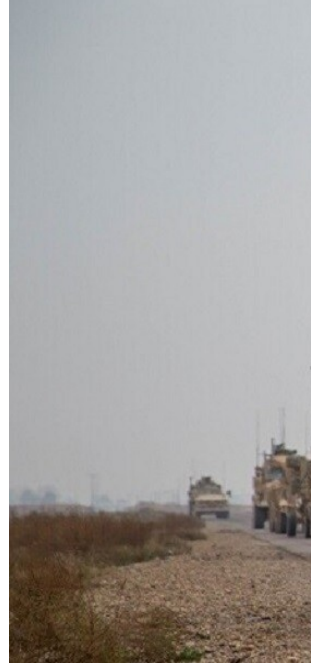


لجنة نيابية: القرار الأمريكي بإنهاء تفويض الحرب على العراق سيوازن العلاقات



علقت لجنة الأمن والدفاع النيابية ،اليوم الخميس، على الحراك التشريعي الأمريكي الذي قضى بإنهاء تفويضين لشنّ الحرب على العراق ، مشيرة إلى أن ذلك سيسهم في تعزيز علاقات مستقرة ومتوازنة بين بغداد و واشنطن.

وقال عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية حسين العامري، في تصريح للصحيفة الرسمية تابعته المطلاع، إنَّ: "تصويت مجلس الشيوخ الأميركي مؤخراً بإنهاء تفويض الحرب على العراق التي كانت ممنوحة للرئيس الأميركي مبادرة طيبة".

و أشار إلى أنَّ "منهج رئيس الوزراء محمد شياع السوداني مختلف في التعامل مع العلاقات الخارجية خاصة مع الولايات المتحدة الأميركية، إذ إنَّ سياسة السوداني تمتاز بالشفافية، و يمكن من خلال هذه الخطوة التشريعية الأميركية، فتح صفحة جديدة مع قوات التحالف الأميركي من أجل تدريب القوات العراقية و أيضاً من أجل تسليح الجيش العراقي".

و نوّه العامري بأنّ "هذه الخطوة ستؤوّل على العراق بالأمن والاستقرار في ظلّ الحرب التي لا يعرف نهايتها بين روسيا و أوكرانيا، خصوصاً أنّ الاستقرار في منطقتنا يخدم جميع الأطراف ويخدم العراق بشكل مباشر".

وأكد أنّ "التفاوض والشفافية في التعامل مع الجانب الأميركي يؤديان إلى استقرار المنطقة، ونحن في العراق نأمل عدم وجود أي خلافات أو اختلافات بين دول الجوار لأنّ ذلك يؤثر في استقرار الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الأمنية للبلد".

و صوت مجلس الشيوخ الأميركي بأغلبية ساحقة لصالح الدفع قدماً بتشريع لإلغاء تفويضين يعودان لعقود مضت لشن حربين في العراق مع سعي الكونغرس لإعادة التأكيد على دوره بخصوص إتخاذ قرار إرسال القوات للقتال.

- انتهى التصويت بنتيجة 65 إلى 28 صوتاً أي تجاوز الستين صوتاً اللازمة في مجلس الشيوخ المؤلف من مئة عضو مما يمهد الطريق أمام تصويت على إقراره في وقت لاحق هذا الأسبوع، وجميع الأصوات الرافضة كانت لأعضاء في الحزب الجمهوري.

- يقول أعضاء في الكونغرس منذ سنوات إن الكونغرس تخلى عن الكثير من السلطات للرؤساء من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي فيما يتعلق بإرسال القوات للقتال وذلك من خلال إصدار تفويضات بشن حروب واسعة مفتوحة ثم الفشل في إلغائها. وأضافوا أنّ الرؤساء استخدموا هذه التفويضات لسنوات لتبرير العمل العسكري في أنحاء متفرقة من العالم.

- بموجب الدستور، يحق للكونغرس وليس الرئيس إعلان الحرب.

ويصف مؤيدو مشروع القانون الحالي تفويض استخدام القوة العسكرية لعامي 1991 و2002 ضد العراق بأنهما تفويضات ميتة. ويقولون إن الزمن قد عفا عليها وأصبحت غير لائقة لأن الحروب انتهت منذ زمن كما أصبح العراق شريكاً للولايات المتحدة.

وحلت هذا الشهر الذكرى العشرون لشن حرب العراق عام 2003.

وقال السناتور الديمقراطي بوب مينينديز رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ قبل التصويت

"إلغاء هذه التفويضات سيظهر للمنطقة وللعالم أن الولايات المتحدة ليست قوة احتلال وأن حرب العراق انتهت وأننا نتقدم إلى الأمام ونعمل مع العراق بوصفه شريكا استراتيجيا".